

حملة السلطان الثانية الكبيرة: فتح رودس

أعد السلطان سليمان -الذي تتبع آثار جده الأعلى الفاتح خطط حملته الجديدة بدقة مع وزرائه الأربعة أركان الحرب، فبينما كان من جانب مشغولا في انتظار ولادة الأمراء الجدد داخل القصر كثف من جانب آخر كل جهوده لهذه الحملة الكبيرة.

ولم تكن الحملة العسكرية البحرية سهلة قط، حيث كانت تتطلب مهارة وكفاءة فنية عالية، وكان الواجب من قبل تحديد خطط جنود المشاة الذين سيحاربون في البر، وكانت أولوية الحصول على رودس مهمة كذلك من حيث السيطرة والسيادة على البحر الأبيض المتوسط. وكانت الجزيرة بمثابة المخفر الأمامي المسيحي الذي يقع على خط الطريق البحري القاهرة -إسطنبول والذي يعد طريقًا فعالًا ونشطًا للغاية.

مثل هذه العملية العسكرية البحرية لا يمكن أن يتم تحقيقها إلا بأسطول قوي. فالترسانة البحرية التي أمر سليم الأول ببنائها، والأسطول الكبير الذي جهزه في الفترات الأخيرة قد يسرا الأمر فلم يتطلب الأمر تحضيرًا أو استعدادًا إضافيًا من أجل القيام بهذا.

كانت جزيرة رودس آنذاك تحت سيطرة فرسان القديس يوحنا الذين يتشكلون من أمم مختلفة وكان منهم في الوقت نفسه فرسان المعبد الذين لهم صفة دينية خاصة بين المسيحيين. فهؤلاء الفرسان يستحوذون على رودس والجزر المجاورة لها منذ سنة ١٣٠٩م، وفضلا عن ذلك كانوا يحاولون فرض سيطرتهم وإقامة حكمهم أيضًا في سواحل غرب الأناضول. وكان هؤلاء الفرسان الذين يرتبطون بطريقة الإسبتاليين (الهوسبتاليين) يتشكلون من زمرة متعصبة أقسمت بالطاعة والفقر والعزوبة، وأعلنوا أن هدفهم الأساسي هو رعاية المسيحيين الجرحى في الأراضي المقدسة ومداواتهم.

ولما كانت الأراضي المقدسة في حوزة المسلمين آنذاك بدؤوا يعتبرون رعايتهم التي يقومون بها في سفنهم واجبًا مقدسًا. فقد كانوا بمثابة جماعة كاملة من القراصنة.

وكان هؤلاء الفرسان قد سيطروا من قبل على "إزمير" مدة طويلة إلى أن تم طردهم وإخراجهم من قبل "تيمور" (Timur) ثم استقروا في "بودرُم" (Bodrum) وأنشأوا فيها قلعة وامتلكوا موقعًا مهمًا في هذه السواحل.

إلا أن هؤلاء الفرسان الذين دخلوا بعد فترة في اتفاقيات ضد الأتراك وأمنوا قاعدة الأساطيل الصليبية وآووا سفن القراصنة التي تهاجم السفن التجارية التركية وسواحل الأناضول كانوا سيواجهون السلطان محمد الفاتح الذي حاول تشكيل وحدة عسكرية في الأناضول لصدّهم.

كان السلطان محمد الفاتح قد عقد العزم بعد فتح القسطنطينية/إسطنبول على الزحف إلى فرسان القديس يوحنا الذين أظهروا العداء له في أثناء الحرب بين العثمانيين والبنادقة، وبمجرد أن وقّع الفاتح معاهدة مع البندقية أرسل مسيح باشا في سنة ١٤٨٠م إلى رودس، ولم يتمخض شيء عن المعارك العنيفة التي جرت في هذا المكان، واضطرت القوات العثمانية إلى الانسحاب.

وقد امتلك العثمانيون آنذاك سواحل شرق البحر الأبيض باستيلائهم على مصر وسوريا وأصبح من الضروري توفير الأمن بين البلاد العثمانية وإسطنبول والأناضول.

كانت رودس بمثابة القلعة الأمامية الخطيرة للمسيحية على طريق المواصلات هذا، بالإضافة إلى ذلك ظل فرسان رودس يواصلون عداءهم أيضًا في أوائل عهد السلطان سليمان مثلما كان في عهد سليم الأول.

فقد قاموا من جانب بتقديم المساعدات إلى جَانِبَرْدِي الغزالي، ومن جانب آخر أخذوا الكثير من الأسرى بالاعتداء على سفن التجارة والحج العثمانية،

وقاموا بتشغيلهم في الأعمال الشاقة. ولهذه الأسباب عقد السلطان سليمان العزم فوراً على الزحف إلى رودس بعد فتح بَلْغَرَاد.

وقد شجعه فتح بَلْغَرَاد في هذا الطريق، وفضلاً عن ذلك فربما أن إعلان الفرسان أحد الأمراء الموجودين في رودس وارثاً للعرش العثماني أثر إلى حد ما في الزحف إلى هذه الجزيرة، وكان وريث العرش هذا هو مراد ابن الأمير "جَم (Cem)" سلطان الذي خاصم، وعادى بايزيد الثاني من أجل العرش. وكان "مراد" قد نقل إلى رودس أثناء انتقال أبيه الأمير "جَم" إلى أوروبا، فاستحسن الأمراء وجوده في حوزتهم كورقة رابحة تصب في مصالحهم.

اهتم الشاه إسماعيل أيضاً لفترةٍ بمراد الذي اعتنق المسيحية في رودس، حيث أرسل الحاكم الصفوي الشاه إسماعيل خطاباً إلى السيد الأعظم (*Emeryde*) طلب فيه إطلاق سراح مراد وأرسل خطاباً آخر بعد هزيمة جَالْدِيرَان إلى "فابريزيو دي كاريتو (*Fabrizio de Caretto*)" طلب فيه الاستعداد لحملة أخرى ضد الأتراك وتسليم مراد له.

حتى إن رفض هذه العروض لم يثبط عزم الشاه إسماعيل، فأرسل في ٢ أيار/مايو سنة ١٥٢١م سفيراً إلى رودس، والتقى هذا السفير الصفوي بمراد ولكنه عاد دون أن يُثمر اللقاء عن شيء. ولم يكن الشاه إسماعيل وحده الذي يهتم بمراد بل كانت البابوية كذلك تهتم به، لذلك اضطر السلطان سليمان استناداً إلى هذه الأسباب السياسية والاستراتيجية إلى حل مشكلة رودس قبل الخروج إلى حملة جديدة إلى أوروبا.

وهكذا فإن الجو أو الظرف قد أثر كثيراً جداً في هذا الأمر؛ إذ لم يكن وضع الدول الأوربية في تلك الأثناء جيداً للغاية؛ فمن جانب استمرت حرب فرنسا والنمسا بين الفرنسيين وآل هابسبورج، كما بدأ من جانب آخر الصراع بين البابوية والإصلاحيين، أي أنه لا توجد أي احتمالية تشير إلى أنهم سوف يستطيعون الاهتمام برودس أو تقديم المساعدة لها.

أما البنادقة من جهة أخرى، فهم الدولة الوحيدة التي يمكن أن تكون لها علاقة برودس في البحر الأبيض؛ إذ كانوا يواصلون منذ القدم سياسة حُسن التعايش مع العثمانيين حتى لا يلحق الضرر بمصالحهم التجارية، واستمال السلطان سليمان -الذي يعلم هذا جيدًا- البنادقة إليه أيضًا بوثيقة المعاهدة التي جُددت بين الدولتين، وعلى هذا لم يكن ثمة احتمال في تقديمهم أية مساعدة.

وقد اجتمع الديوان السلطاني في إسطنبول، وتم بحث موضوع الحملة، وأخذ آراء كبار أركان الدولة وكبار رجالها. كان بعض أركان الدولة وكبار رجالها في تردد وحيرة؛ حيث إن قلعة رودس تم تحصينها بصورة قوية للغاية؛ لذلك فإنها سوف تتحمل الحصار وتقاومه مدة طويلة؛ ويُحتمل في غضون هذه المدة أن تتلقى المساعدة من أوروبا، إلا أن الصدر الأعظم "بيري محمد باشا" والوزير الثاني مصطفى باشا و"قوزد أوغلو" (*Kurdoğlu*) "مصلح الدين رئيس قالوا: إن اتحاد الدول الأوروبية في تلك الأثناء ليس بإمكانه مساعدتهم. وفي النهاية نجحوا في إقناع أعضاء الديوان الذين ترددوا في بداية الأمر، واتخذ القرار في الديوان نتيجة لهذه المناقشات ببدء الحملة وإبحارها إلى رودس من البحر ومن البر أيضًا.

وسُدت حاجة الجيش من الجنود البحرية ومُجدفِي الزوارق من ولايات الأناضول المختلفة والرُّوملي، وأُرسلت الأوامر من أجل تجهيز الذخيرة من قَارَامَان.

ورغم أن أحمد باشا رغب خلال ذلك في أن يُعين قائدا أعلى لحملة رودس، إلا أن هذه الوظيفة كانت قد منحت للوزير الثاني مصطفى باشا بتوصية من بيري باشا.

وعلى الجانب الآخر فإن السيد الأعظم لرودس "فيليب فيليير دوليل آدم (*Pihilippe Villiers de l'Isle Adam*)" -والذي بدا وكأنه علم بخبر

هذه الاستعدادات - قد بدأ في اتخاذ بعض الإجراءات ضد حصار محتمل حيث: حُصّنت القلعة، ورُممت الأسوار وأصلحت، وخُزّنت الأطعمة والمؤن الضرورية وُجُمع الجنود المرتزقة من جزيرة "كِرِيث" (*Girit*)، وأُغلق الميناءان الواقعان أمام المدينة بالسلاسل بغية منع اقتراب السفن التركية وعرقلتها.

وبالإضافة إلى ذلك فقد طلبوا المساعدة أيضاً من البابا ومن فرنسا إلا أن هذا الطلب لم يلق الاهتمام اللازم على نحو ما تبين آنفاً.

وفي ١٠ رجب سنة ٩٢٨هـ (٥ حزيران/يونيو ١٥٢٢م) تحرك الأسطول العثماني المكون من ثلاثمائة سفينة تحت قيادة القائد الأعلى مصطفى باشا من إسطنبول وانضمت بعض السفن التي كانت تحت إدارة قبطان غالينولي "بَلاَق" (*Palak*) مصطفى بك" إلى الأسطول في الطريق.

ورغم أن السلطان كان على رأس الجيش بعد تحرك الأسطول إلا أنه ذهب إلى ناحية شاطئ "أوسكوداز" في ١٨ حزيران/يونيو. وفي تلك الأثناء هاجم الأسطول العثماني جزيرة إِيَسْتَانكُوي (*Istanköy*) في ١٤ حزيران/يونيو وقد وصل بعد ذلك إلى "كنيدو" (*Gnido*) وهي جزيرة صغيرة بالقرب من رودس.

قدّم أحد السفراء الأتراك خطاب السلطان سليمان إلى "دوليل آدم" وجاء فيه أنه في حالة موافقة فرسان رودس على الاستسلام فسوف ينالون حريتهم ولن تتضرر بضائعهم وأملاكهم.

اتخذ مجلس الفرسان الذي اجتمع عندئذ قراره بعدم إبلاغ الشعب بهذا العرض، وعدم الرد بأي جواب. وبناء على رفض الفرسان لهذا العرض بالصمت وصل الأسطول العثماني في ٢٤ حزيران/يونيو أمام موقع "فيللانووا" (*Villanuova*) الكائن على بعد ١٢ ميلاً جنوب غرب مدينة رودس وألقى المرساة في هذا المكان. وعُقد اجتماع برئاسة القائد الأعلى مصطفى باشا، نوّقت فيه الخطوات اللازمة، واتخذ القرار نتيجة المباحثات التي أجريت: وهو الانشغال باستعدادات الأسطول للحصار إلى أن يصل السلطان إلى "مَرْمَرِس"

(Marmaris) "وفي تلك الأثناء مرَّ أسطولٌ مكونٌ من السفن الخفيفة من أمام قلعة رودس، وأمر بإنزال الجند والعتاد الحربي إلى البر في موقع مناسب.

وبمقتضى هذا القرار مرَّ الأسطول العثماني من أمام قلعة رودس في ٢٥ حزيران/يونيو، وألقيت المرساة في منطقة تسمى "سى. فودخى (C. Voudhi)" [في اللغة التركية (Öküüz Limanı) أي: ميناء الثور] على بعد أربعة أميال ناحية الشرق، وبدأ إنزال الجند والعتاد الحربي الموجود في السفن، إلا أنه لم يقع أي اشتباك خلال هذا الشهر إلى أن جاء السلطان، ولم يهتم أو ينشغل في هذه المدة إلا بمحاصرة الجزيرة.

وصل السلطان سليمان الذي خرج إلى الحملة الثانية الكبيرة إلى مَرْمَرِيس في اليوم الثاني من شهر رمضان ٢٦ تموز/يوليو عن طريق "كُوتَاهْيَا (Kütahya)" و"صَنْدِيقْلِي (Sandıklı)" و"آيْدِين (Aydın)" وذهب إلى رودس بعد يومين.

وبينما كان السلطان في الطريق وصله الخبر بأن شَهْسُوزَ أَوْغُلُو علي بك أمير "دُو الْقَادِر" قد قُتِل على يد فرهاد باشا ٢١ تموز/يوليو. وبسبب موقف دُو الْقَادِر أَوْغُلُو علاء الدولة خلال حرب جَالْدِيرَان عَيْن علي بك على إمارة ولاية دُو الْقَادِر التي تحولت إلى شبه ولاية مستقلة تابعة للدولة العثمانية بعد مقتله في سنة ١٥١٥م على يد سليم الأول؛ حفيده من إحدى بناته.

قدم شَهْسُوزَ أَوْغُلُو علي بك خدمات مهمة للعثمانيين في أثناء إمارته: حيث اشترك مع سليم الأول في حملته على إيران ومصر، وظهرت شجاعته في قمع عصيان الغزالي، إلا أن نجاحاته شكَّلت أحد الأسباب الرئيسية التي مهَّدت لمصيره ونهايته في الوقت نفسه. ذلك أن عدم ذهابه إلى إسطنبول في أثناء جلوس السلطان على العرش، واكتفائه بإرسال هدية فُسر على أنه سعي منه لأجل نجاحه الشخصي فحسب.

أما الآن فلإن شَهْسُوزَ أَوْغُلُو علي بك الذي انتابه الغرور من نجاحاته التي حققها؛ فشق عصا الطاعة، وقام بتصرفات تعزز الاحتمال السابق قد خالف

في الوقت نفسه فرهاد باشا. فقدم فرهاد باشا شكوى بأن شهسواز أوغلو في طريقه لشق عصا الطاعة من أجل الاستقلال، ومن ثم توجب بشكل قطعي قتل كل من يذهب هذا المذهب، والتخلص من علي بك.

ولإزاء هذا القرار دُعي علي بك إلى نواحي سيواس لكي ينضم إلى فرهاد باشا الذي عُين قائدًا أعلى للحملة التي ستنتقل إلى إيران. وفي أثناء مآدبة أعدت في "آرتوقاوا" (Artukova) بالقرب من "توقات" (Tokat) "قُتل مع أبنائه الثلاثة، ومع ذلك فإن ابنه "إسكندر" (Iskender) لم يصبه ضرر، وهو ما يتبين من خطاب موجود في أرشيف قصر "طوب قايي" أرسله فرهاد باشا.

انقسمت ولاية ذو القادر بعد قتله إلى خمسة سناجق وتم تعيين موظفي السلطان السابقين على إدارة كل واحدة منها.

ومن ثم فإن أخذ تيمارات^(٢٥) التركمان الموجودة في أراضي ذو القادر إلى خزانة الدولة سوف يؤدي إلى ظهور عصيان على نطاق واسع في هذه الولاية على نحو ما سوف يُذكر لاحقًا.

وسوف يكون قتل شهسواز أوغلو بداية الأحداث التي سوف تصدع رأس السلطان سليمان بشدة فيما بعد.

من جانب آخر بينما كانت العملية العسكرية قد وصلت إلى مرحلتها الأخيرة انتقلت مدافع الحصار الكبيرة التي يزيد عددها على مائة مدفع والموجودة بحوزة القوات البرية من الجيش إلى رودس في غضون يومين.

(٢٥) تيمار أو الإقطاع: اسم يُطلق على الإقطاعات العسكرية الممنوحة لبعض الموظفين والجنود في الدولة العثمانية، والمخصصة في مناطق معينة، وتفيد المصادر الضريبية، والتي تصل عوائدها ودخولها السنوية وفقًا للمصادر الضريبية حوالي ٢٠٠٠٠ أقة أي عملة فضة (أي أنه شكل نظام الإقطاع الموجود في الدولة العثمانية). ووفقًا لسجلات الأراضي التي أمر بإعدادها السلطان سليمان القانوني في أول عهده فقد كان إجمالي عدد الإقطاعات مجتمعة ٥٧,٥٢١ إقطاعًا. وكان الدخل المتوفر منها ٤٦٨,٩٥٢,٤٠٢ أقة. (المترجم)



منمنمة تظهر حصار "رودوس"

وتمركزت القوات العثمانية إثر قدوم السلطان على طول أسوار المدينة، واندلعت بعض الاشتباكات في ٢٩ تموز/يوليو. وفي ١ آب/أغسطس إذ كانت المعارك قد بدأت بهجوم أياض باشا حاكم الروملي على القسم الواقع بين برج "سان جورج (San Giorgio)" وباب "أمبوا (Amboise)" الذي يدافع عنه فرسان ألمانيا.

وورد في بعض المصادر أنه في هذه الأثناء وبينما كانت القوات البرية لا تزال في مزمريس إذ تلقى أحمد باشا -الذي كان يتحرق شوقاً ليكون قائداً أعلى- أمراً من السلطان بأن تكون جميع القوات البرية تحت إمرته. علاوة على ذلك يلاحظ: أن أحمد باشا قد قاد الجيش كقائد أعلى أثناء الحصار الذي اشتد والاشتباكات التي تزايدت.

أما القائد الأعلى السابق جُوبَانْ مصطفى بَاشَا فقد أرسل إلى مصر حيث عُين عليها بدلا من خَايِرْبَاي وَالِي مصر بعد أن وافت الأخير المنية.

كانت قلعة رودس ذات تحصينات قوية للغاية حتى إنه كان يتعذر أو يستحيل في نظر المسيحيين الاستيلاء عليها، وكان يُعبر عن هذه الحالة بمقولة: "لا يستطيع فتح أبواب رودس إلا أهل رودس".

وفضلا عن ذلك فإن المهندس البندقي "جابريل مارتينجو (*Gabriele Martinengo*)" أمر عشية الحصار بإنشاء أنفاق تحت الأرض بين الأسوار الداخلية وأماكن تمركزهم، وتم تقوية القلعة. أما أوضاع المدافعين عن رودس فكانوا يُظهرون تنوعًا من حيث الأعراق، ويتحدثون لغات الأمم التي ينتسبون إليها، وفي البداية أسند إلى كل مجموعة من الفرسان تنتمي إلى لغة واحدة منطقة من مناطق الأبراج؛ فكانت هناك مجموعة اللغات: الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والإسبانية والألمانية والبرتغالية و"البروفنسية (*Provens*)" و"الأفرونية (*Overniye*)"، وكُلّفوا بالدفاع عن هذه الأماكن، وكانت تلك المجموعات وقادتها تدافع عن أهم خمسة أبراج في القلعة أثناء حصار رودس؛ وهؤلاء القادة هم:

كان القائد "جنتيللي (*Gentili*)" يدافع عن البرج الإيطالي و"نيقولاس هوزي (*Nicholas Huzy*)" عن البرج الإنجليزي و"برنجردي ليونسل (*Berenger de Lionsel*)" عن البرج "البروفنسي (*Provens*)" و"فرانسيسكو دي كاريرسي (*Francisko de Carreras*)" عن البرج الإسباني و"جافيكير دومنسيل (*Chavelier du Mesnil*)" عن برج "اوفرنيه (*Overniye*)".

وكان على رأس المناطق التي انقسمت حسب اللغات التي يتحدثون بها، كوم يواكيم "دي سانت سيمون (*Com. Joachim de St-Simon*)" في المنطقة الفرنسية، و"فون فالدينر (*Von Waldner*)" في المنطقة الألمانية، و"فيك ريمون روجر (*Vic. Raymond Roger*)" في منطقة "اوفرنيه"، و"سير وليام واتسون

(*Sir William Whatson*) "في المنطقة الإنجليزية، و"ريمون دي بيكارد (*Raymond de Picard*) "في منطقة بروفنس و"جورج امارا (*Giorgio Emara*) "في المنطقة الإيطالية، و"هرناندز سوللر (*Hernandez Soller*) "في المنطقة البرتغالية. وفي مقابل هذا كان تنظيم حصار الجيش التركي على النحو الآتي:

أخذ أياض باشا حاكم الروملي وقواته مكانًا تجاه الأبراج الألمانية والفرنسية الواقعة في الجبهة الشمالية لقلعة رودس، وقوات أحمد باشا تجاه فرسان إسبانيا، و"أوفرنياه (*Overniya*) "في جهة باب "أمبو (*Amboise*) "والقوات التي تحت إدارة جوبان مصطفى باشا تجاه البرج الإنجليزي، والقوات التي تحت إدارة قاسم باشا حاكم الأناضول تجاه برج بروفنسي وأخيرًا فإن المفرزة التي تحت إدارة الصدر الأعظم بييري باشا فكانت تجاه الإيطاليين.

أقيمت خيمة السلطان فوق تل "سانت كوسمي ايات سانت داميان (*St. Cosme et St. Damien*) "الذي سماه الأتراك بـ"قِيزِيل تَبَه (*Kızıl Tepe*) " (أي: التل الأحمر)، وكما اتضح آنفًا كان الحصار قد بدأ بإطلاق المدافع على منطقة البرج الألماني في ١ آب/أغسطس. وقد مضى شهر آب/أغسطس بإطلاق الأتراك المدافع وحفر خنادق (قرب القلعة). ومع أن إطلاق هذه المدافع قد هدم أسوار القلعة إلا أنها لم تحدث تأثيرًا جوهريًا، أما القنوات المحفورة فقد تم تدعيمها وتقويتها بطريقة خاصة من قِبَل المهندس البندقي "مارتيننجو (*Martinengo*) ".

ونظرًا لأن إطلاق المدافع لن يأتي بنتيجة فعالة، فقد اقترح الصدر الأعظم بييري محمد باشا ضرورة التوقف عن استخدامها والتفكير في إجراءات أخرى من أجل الاستيلاء على القلعة. أما أحمد باشا -الذي عُين في منصب القائد الأعلى- فكان يصرُّ على فكرة أن الاستيلاء على القلعة سيكون بإطلاق المدافع. في البداية أخذت فكرة أحمد باشا بعين الاعتبار، وبالرغم من استمرار إطلاق المدافع مدة أخرى إلا أنه اتضح أنها لن تُحدث أي نتيجة، ولن يتمخض الأمر عن شيء. ورأى بييري محمد باشا -مصرًا على فكرته السابقة- أن تُملأ الجوالق

(الأكياس الكبيرة) بالتراب، وتبنى الأبراج، ويوضع الجنود ذوو البنادق عليها، وهكذا... وبعد إجبار جنود العدو الموجودين عند الأسوار على الهروب يتم إنزال الجنود إلى الخنادق؛ وسوف يتيسر فتح ثغور في الحصن الأساسي. وفي الحقيقة نفذ بيري محمد باشا هذه الطريقة في جبهته وحصل على بعض النجاحات.

ولم يتوان أحمد باشا - كما جرت العادة - في الاعتراض حتى على هذه الفكرة، بل إن المؤرخ العثماني "مَطْرَقْجِي نَصُوح" (*Matrakçı Nasuh*) يرى أن أحمد باشا حمل أياض باشا مسؤولية مدّ عمل المدافع قائلاً له:

"لم يكن أياض باشا يتفق معنا في أردلة الحرب، ولذا أخفق في المعركة".

ومع أن السلطان بادر غاضباً إلى الأمر بحبس أياض باشا إلا أنه صرف النظر عن هذا الأمر عملاً برأي إبراهيم آغا (باشا) الصدر الأعظم القادم وصديقه الحميم وأعادته إلى وظيفته السابقة.

صرف الجيش العثماني النظر عن إطلاق المدافع وقام بهجوم على البرج الإنجليزي، وأحرز بعض النجاحات والانتصارات. إلا أنه تم إمداد هذا البرج ونجدته على الفور، وعلى حسب إحدى الروايات تم الانسحاب مع تكبد خسائر في الأرواح تُقدر بألفي جندي، ومع أنه تم بعد ذلك القيام بهجومين آخرين على هذا الموقع إلا أنه لم يتحقق النجاح. وأخيراً حدث في ٢٤ أيلول/سبتمبر الهجوم الأول الذي تم من جميع الجهات، ولكنه باء بالفشل أيضاً بسبب مقاومة المدافعين الشديدة للغاية. ورغم هذا فإن القائد الأعلى أحمد باشا قد ضيق الخناق على البرج الإنجليزي وحاصره؛ ولهذا فإن الغارات الثلاث التي شنت جعلت المدافعين عن القلعة في وضع صعب، وبدأت الخنادق تمتلئ ومن ثم فإنه لم يكن من الممكن أن يتم إصلاح الأسوار في وقته وأوانه. ولهذا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر وفي فترة وجيزة تم الاستيلاء على البرج الإيطالي والبرج الإسباني.

وأخيرًا ضعفت قدرة المدافعين عن رودس وخارت قواهم تمامًا حيث كانوا في أزمة لنقص الغذاء والعتاد الحربي واعتمدوا على المساعدة التي ستأتيهم من أوروبا، بل إن السيد الأعظم أمر بتضييق دائرة الدفاع.

أمر السلطان سليمان الذي يعلم جيدًا أوضاع المدافعين بإلقاء المنشورات على المدينة من أجل تسليم رودس وبالإضافة إلى ذلك أرسل رسولين إلى رئيس الفرسان.

جمع السيد الأعظم آدم -الذي أدرك أن أوضاعهم قد أصبحت صعبة- وبضغط من الشعب والأرثوذكسيين مجلس الطريقة في ٩ كانون الأول/ديسمبر، واتضح في هذا المجلس الميل إلى الدخول في المفاوضات مع الأتراك، وعلى هذا تم إرسال كل من "فرانطونيو (Fra Antonio)" و"روبرتو ومسيو (Roberto Perusio)" في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٥٢٢م إلى المعسكر العثماني من أجل التفاوض على شروط تسليم القلعة

وأرسل الأتراك "زَغَارْجِي بَاشِي (Zağarcıbaşı)" وناظر أعمال القائد الأعلى أحمد بَاشَا إلى المدينة وعرض الوفد القادم من رودس عقد هدنة أربعة أيام إلى أن تحدد شروط التسليم.

وبالرغم من أن السلطان وافق بشأن قبول مهلة الأربعة أيام إلا أن وفد الفرسان قدّموا معلومات بشأن الجيش التركي جاء فيها: أن خسائر الأتراك فادحة، وأن سفينةً بندقية تحت قيادة "ألفانسو سباجنولو (Alfanzo Spagnuolo)" مرت من بين الأسطول التركي ودخلت المدينة، وجاءت بمائة من الجنود اللاتين، ومواد غذائية مما قوى معنويات المدافعين عن رودس، وزادت آمالهم في مجيء المساعدة عاجلاً أو آجلاً من أوروبا، وفعلاً أرسل مجلس الطريقة ممثلاً آخر إلى المعسكر العثماني بهدف كسب الوقت، وطلبوا مد المهلة إلا أن السلطان سليمان أدرك سياسة الفرسان المماثلة هذه، وأمر بالهجوم على القلعة وبدأت الاشتباكات والمعارك.

لجأ الفرسان إلى حيلة إزاء الغارات العثمانية التي شنت بقوة: حيث أرسلوا إلى السلطان خطاباً مع المعاهدة التي قدمها بايزيد الثاني فيما مضى إلى السيد الأعظم لرودس "بيردى اوبوسون (*Pierre d'Aubusson*)" تتضمن عبارة تلعن أحفاده الذين سيحاربون الفرسان.

بيد أنه بسبب تمزيق أحمد باشا لهذا الخطاب، والتخلص منه حيث وجد أنه لا داعي لعرضه على السلطان، اضطر الفرسان الذين أعتهم الحيلة إلى قبول عرض العثمانيين وطلبوا مهلة عشرة أيام من أجل تسليم المدينة.

وقد طلب السلطان منهم رهينة حتى يمنعهم من نهج أسلوب المماطلة، وبناء على هذا الشرط أرسلوا ثلاثة وخمسين شخصاً بمن فيهم الخمسة والعشرون فارساً الذين تحت إمرة "جيو فاني (*Giovanni*)" حاكم "إيستانكوي (*Istanköy*)" إلى المعسكر التركي، واحتجزوا كرهائن.

وعقب ذلك وفي يوم السبت ١ صفر سنة ٩٢٨هـ (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٥٢٢م) كُلف "فيليردى دوليك آدم" أحد الفرسان من هيئة "الأوسبتاليين (*Ospitalie*)" مع أحد وجهاء القوم من الشعب بمفاوضات التسليم.

وقد تم نتيجة المفاوضات التي أجريت عقد وثيقة معاهدة مؤرخة بـ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٥٢٢م؛ وسمح للمحتجزين بالعودة إلى بلادهم، وكانت الشروط الأساسية لهذه المعاهدة هي على النحو الآتي:

١- أن ينسحب الفرسان الموجودون في رودس بأمعتهم وأسلحتهم من رودس والجزر التابعة لها في غضون اثني عشر يوماً.

٢- أن يتم نقل من يغادر رودس بالسفن التركية حتى ميناء "قانديا (*Kandiya*)".

٣- أن يدخل جيش إنكشاري مكون من أربعة آلاف فرد إلى قلعة رودس في مدة اثني عشر يوماً وأن تنتشر الفصائل الأخرى للجيش في المدينة.

٤- أن يكون المسيحيون الموجودون في المدينة أحراراً في طقوسهم وشعائرهم الدينية.

٥- على من يرغب في ترك رودس أن يتركها في خلال ثلاث سنوات.

٦- أن يعفى أهل الجزيرة الذين يبقون في أماكن إقامتهم من الضريبة حتى خمس سنوات.

٧- ألا يتم اختيار أطفال "الدوشيزمه" (٢٦) - للقبول الإنكشارية - من أهل الجزيرة.

وهكذا تكون رودس قد دخلت نتيجة الحصار الدامي الذي استمر خمسة أشهر تقريباً تحت الإدارة العثمانية بشروط مناسبة جداً لصالح الفرسان.

كان قبول السلطان سليمان هذه الشروط لصالح الفرسان قد نتج إلى حد ما عن الوضع السيئ الذي وقع فيه الجيش والأسطول العثماني بسبب الحصار الطويل.

وقد تكبد الجيش العثماني خسائر فادحة في أثناء الحصار، ولم يستطع الأسطول العثماني مع اقتراب الشتاء أن يكسر السلاسل التي امتدت إلى مدخل الميناء من قبل الفرسان، ولا أن يجد ميناءً مناسباً للانسحاب إليه، فذهب إلى "مَرْمَرِس"، وخلال ذلك غرقت بعض السفن التي تقوم بدورية الحراسة، وتحطمت من العاصفة، بالإضافة إلى ذلك فقد استحوذ الفرسان على بعض السفن التي أحضرت ذخيرة للجنود.

(٢٦) الدوشيزمه (Devşirme): نظام جمع وتربية الأطفال المسيحيين الذين يُجمعون للاستخدام في خدمات القصر والجيش. وقد أسس هذا النظام من قبل سُليمان محمد وقُتن في عهد السلطان مراد الثاني، وكان في بداية الأمر بسيطاً في أسلوب عمله بحيث كان يؤخذ طفل واحد من الأسر المسيحية الكثيرة عدد الأطفال. ونتيجة للفوائد والنتائج المتحققة طُوّرت هذه المؤسسة أكثر في عصر السلطان الفاتح. وُحددت تحديدًا واضحاً الفترة الزمنية والأماكن والشروط والعدد والكيفية التي سيتم وفقاً لها تطبيق هذا النظام. (المترجم)

وبالإضافة إلى ذلك لم تكن العلاقات بين رودس وأوروبا قد انقطعت بشكل كامل، ولهذا لم يمتنع السلطان سليمان - الذي تصرف بناء على هذه الأسباب أو بشعور الرحمة والرافة - عن تأييد مثل هذه المعاهدة.

وفي خلال ذلك كان قد تم الاستيلاء على جزر "هَرَكَه" (*Herke*) و"إِيلْيَاكِي" (*Ilyaki*) و"إِينْجِيرْلِي" (*Incirli*) التابعة لفرسان القديس يوحنا في الشهور الأولى لحصار رودس.

وعدا ذلك انتقلت إلى الإدارة العثمانية أثناء تسليم رودس جزر "لروس" (*Leros*) و"سُومْبِكِي" (*Sömbeki*) و"قَالِيمَنُوس" (*Kalimnos*) و"لِيمُونَسَا" (*Limonsa*) مع "بُودْرُوم" (*Bodrum*) و"آيدُوس" (*Aydos*) والقلاع "تَحْتَالِي" (*Tahtali*) التي توجد على سواحل الأناضول.

وهكذا تم بسط الحكم والسيادة العثمانية على أقاليم فرسان رودس الإدارية الأخيرة.

وقد وافق السلطان سليمان في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٥٢٢م على مثل السيد الأعظم "فيلير دوليل آدم" بين يديه حيث جاء لكي يسلمه مفاتيح مدينة رودس، وإذا كان لا بد من تصديق ما كتبه "لاكوبو فونتانا" (*LacopoFontana*) الذي عمل في خدمة السيد الأعظم، واطلع على كنه الأحداث وحقيقتها، فإن السلطان سليمان دعا السيد الأعظم للعمل في خدمة العثمانيين بعد أن أخبره بخداع الأوروبيين المسيحيين له بوعده المساعدة وتركه بمفرده. وحسب ما يرويه فونتانا أن السيد الأعظم قال رداً على ذلك: إنه يفضل التضحية بحياته على الحرمان من دولته، ويفضل العيش منهزماً على العيش بلا شرف ورفض عرض السلطان بشكل وقور قائلاً: الهزيمة من قبلكم ليست حالة مخزية أو شائنة، ويروي فونتانا أن سليمان أعاد عرضه بعد عدة أيام من جديد. ومن الصعوبة بمكان قول شيء قاطع عما إذا كان هذا يعكس أو ينقل حقيقة ما كتب أم لا.

ذهب السلطان سليمان حسبما كتب فونتانا أيضًا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر فجأة لإعادة زيارة قصر السيادة العظمى فاستقبله السيد الأعظم الذي كان مشغولاً باستعدادات السفر جاثياً على ركبته.

يذكر فونتانا أن السلطان سليمان أنهض السيد الأعظم العجوز وهو يخاطبه قائلاً: بابا، وحياء واضعاً يده على رأسه.

ويروي أيضًا أن السيد الأعظم "فيلير دوليل آدم" زار الصدر الأعظم والوزراء في الديوان الذي اجتمع في اليوم الأول من سنة ١٥٢٣م وودعهم، ثم قبل يد السلطان، وفي المقابل قدمت له العطايا وبعد هذه المقابلة ركب السفينة العثمانية وغادر رودس كي يذهب إلى "قانديا".

قبل ترك الفرسان لرودس بثمانية أيام دخل إلى المدينة مائة وخمسون جنديًا إنكشاريًا بجانب جنود الصدر الأعظم بيري محمد باشا وجنود القائد الأعلى أحمد باشا للقبض على مراد ابن الأمير "جَمْ". كان مراد الذي ربما اعتنق المسيحية يعيش في قصر "فونتا" (Fonta) الذي خصصه الفرسان له مع ابنه وابنتيه.

وبينما كان مراد -بعد تسليم رودس- على وشك التحرك للخروج من الجزيرة متخفياً بين الفرسان لم يستطع أن يجد هذه الفرصة بسبب الإجراءات التي اتخذها السلطان سليمان الذي اهتم اهتماماً شديداً بالقبض عليه.

ومنع السلطان سليمان مغادرة السفن التي ستنقل الفرسان من الجزيرة إلى أن يتم العثور عليه وخصص أيضًا عشر دوقيات ذهبية لمن يدل أو يرشد على مكانه، وتم القبض على مراد نتيجة اتفاق مع السيد الأعظم لرودس في هذا الموضوع وتم قتله مع ابنه وإرسال ابنتيه وزوجته إلى إسطنبول.

بعد أن غادر الفرسان رودس صلى السلطان صلاة الجمعة في كنيسة "سان جيوفاني" (San Giovanni) التي تحولت إلى جامع في ١٤ صفر ٩٢٩هـ (٢ كانون الثاني/يناير ١٥٢٣م)، وعقب ذلك ركب السفينة الشراعية

محمود رئيس ذات المجاديف، وتحرك إلى مَزْمَرِيش للعودة إلى إسطنبول، وقد وصلها في ٢٩ كانون الثاني/يناير.

انضمت جزيرة رودس بعد الفتح إلى سَنْجَق "مِيدِيلِّي (Midilli)" وأحيلت إدارتها إلى ديزدار زاده محمد جلبي حاكم سَنْجَق مِيدِيلِّي، وتم ترك خمسمائة حارس قلاع وخمسمائة جندي إنكشاري من أجل حماية القلعة.

وبالإضافة إلى ذلك تم تكليف قاسم باشا حاكم الأناضول بترميم أسوار قلعة رودس التي تهدمت وتنظيف الخنادق وتطهيرها وتم إرسال بعض البدو والقرويين من مشاة الجيش الموجودين في سناجق "مَنْتَشَه (Menteşe)" وصَارُوخَانْ و"قَارَسِي (Karesi)" وآيْدِينْ إلى الجزيرة من أجل العمل في ترميم أسوار القلعة.

كان السلطان سليمان في أثناء الحصار يراقب الاشتباكات والمعارك ويتجول في الجهات المحيطة به حيث تجول على وجه الخصوص في حديقة "سَانْطُورْلُو أُوغْلُو (Santurluoğlu)" وحديقة "جَمْ سلطان" ورودس القديمة. وكان يتشاور دائما مع الوزير الأعظم بيري محمد باشا في الدواوين المنعقدة. وأنهى وظيفة خمسة وعشرين قاضيا في ولاية الأناضول بحجة فسادهم واستغلالهم وظائفهم.

وفي تلك الأثناء عاش السلطان فرحة غامرة بخبر مولد ابنه الأول محمد من خرم سلطان إذا كان بيته يكبر وأسرته تزداد أكثر فأكثر.

كان وهو في طريق عودته إلى إسطنبول منشرحا وفي حالة جيدة للغاية فأمر في أثناء الطريق بترتيب الصيد الجماعي وتجهيزه وإقامة مصارعة الجمال التي كان يشاهدها.

أما "دوليل آدم" الذي خرج من رودس فقد وصل إلى ميناء "سويتا فيشيا (Civitavecchia)" الخاص بالبابوية عقب الرحلة التي استغرقت أسبوعا. وقد حيرت قامته الطويلة وشعره الأبيض وطريقة وقفه الجذابة الناظرين

إليه كثيرا إلا أنه بالرغم من هذه الشهرة التي اكتسبها لم يلتق لساعته بالبابا. فقد أجيل البابا اللقاء نظرا لكونه من أصل فرنسي حيث كان التوتر بين فرنسا والبابوية في بدايته في صيف سنة ١٥٢٣م.

وأخيرا استقبل البابا العجوز المريض رئيس الفرسان الكبير في ١ أيلول/سبتمبر ١٥٢٣م قبل وفاته بعدة أسابيع ومنحه لقب المدافع عن العقيدة مثل فرانسوا الأول وكارل الخامس وهنري الثامن وتم توطين الفرسان فيما بعد في جزيرة مالطة.

وقد اعتبر السلطان سليمان فتح رودس ثاني أكبر فتوحاته، وأصبح بمقدوره أن يقدم نفسه بعد ذلك سلطانا على البحر. وعندما وصل إلى إسطنبول أراد أن يزيل تعب هاتين الحملتين الكبيرتين اللتين قام بهما خلال عام واحد، إلا أن الأحداث الداخلية التي وقعت والتطورات الجديدة في القصر منعتة لفترة من الخروج إلى حملة جديدة، وربما فضل هو هذا الأمر لأنه منذ هذا الحين أثبت بهاتين الحملتين الكبيرتين أنه سلطان قوي متين في عرشه، فهو الآن يستطيع أن يتصرف في الديوان كما يريد بالقوة التي منحها له هذه الأمور، وقد أصبحت في يده فرصة العمل مع رجال الدولة الأكفاء المناسبين لأهدافه أخيرا.

وهكذا لم يتردد في اتخاذ الإجراء الأول لهذا الأمر بتعيين إبراهيم آغا الذي كان بمثابة صديقه الحميم في منصب الصدارة العظمى في فترة وجيزة غير مكترث بالتقاليد.

تعيين إبراهيم باشا^(٢٧) وزيرا أعظم ومسألة مصر

في أيام إمارة السلطان سليمان في "مانيسا" استطاع إبراهيم الذي ارتبط به أن يكتسب صداقة وثقة هذا الأمير الشاب في زمن قصير، وعندما اعتلى سليمان

(٢٧) إبراهيم باشا الفرنسي (١٤٩٣ أو ١٤٩٤ - ١٥٣٦م) هو أول صدر أعظم (رئيس الوزراء) يعينه السلطان سليمان القانوني بعد ارتقائه عرش الدولة العثمانية. اكتسب شهرته من صعوده السريع في الدولة، ودوره إبان ذروة توسعها في عصر القانوني، وظروف إعدامه الغامضة. وكان إبراهيم باشا قد تزوج شقيقة السلطان القانوني "السلطانة خديجة". (المترجم)

العرش لم يفارق صديقه الذكي الماهر ذا الطبع المرح هذا، ووظفه في القصر. رافق إبراهيم السلطان الشاب في حملاته الأولى، وفي تلك الأثناء ارتقى إلى منصب رئيس الخدم العاملين في القصر، وهكذا كان إبراهيم الذي أخذ أسيرًا من قبل القراصنة الأتراك، وانتقل إلى الأناضول وأُعطي كمملوك (عبد) إلى امرأة أرملة في "مَانِيَسَا"، وتلقى تربية إسلامية، كان في طريقه ليكون الرجل الثاني في الدولة.

تذكر مصادر البنادقة أنه كان من "بارغا (Parga)" وهي مدينة تقع على الساحل اليوناني وكان متوسط الطول ووجهه دقيق شاحب اللون، وأنه شخص لطيف ودود عذب الكلام.

وبالإضافة إلى ذلك تؤكد تلك المصادر أنه كان يحب مجالس الأنس (التسلية والترويح عن النفس) ويحب قراءة الكتب وأن مستواه الثقافي مرتفع للغاية ومعلوماته السياسية غزيرة جدًا.

ومن المحتمل أن هذه الصفات المتميزة هي التي دعت السلطان سليمان الذي عرفه منذ فترة شبابه ووظفه عنده، إلى أن يجده مساعدًا جيدًا له في سبيل إعادة تطوير الدولة.

كان أحمد باشا الذي ارتقى إلى منصب الوزير الثاني بعد عزل الوزير الثاني جُوبَانْ مصطفى باشا من قيادة رودس العليا وتعيينه في منصب والي مصر بعد وفاة خايرباي، ولم يستطع أحمد باشا الانسجام مع الصدر الأعظم بييري باشا، وكان يبذل قصارى جهده من أجل الاستيلاء على منصبه لأنه كان على يقين من أنه لن يتم تعيين شخص آخر غيره بدلا من الصدر الأعظم العجوز بسبب تعيينه في منصب الوزير الثاني. كما أن جُوبَانْ مصطفى باشا الذي يراه -أحمد باشا- أقرب المنافسين له فقد الحظوة حيث أرسل إلى مصر، إلا أن تحقق رغبته هذه لا يكون إلا بإقالة بييري باشا من وظيفته.

وقد ادعى أحمد باشا الذي عمل في هذا السبيل أن بيرى باشا أخذ في عهد سليم الأول رشوة من أشخاص تم نفيهم من بلادهم إلى إسطنبول وأذن لهم بالعودة إلى بلادهم.

قام أحمد باشا الذي أثر في السلطان بادعائه هذا بتكليف قاضي العسكر "فناري زاده" (*Fenârizâde*) محيي الدين شلبي الذي كان مؤيداً لأحمد باشا بالتحقيق في الأمر، وقد رأى فناري زاده نتيجة التحقيقات التي قام بها أن بيرى باشا مذنب وتم عقب ذلك عزل الصدر الأعظم العجوز من وظيفته، إلا أن الأحداث التالية لم تتطور كما يأمل أحمد باشا؛ إذ عين السلطان رئيس خدم القصر إبراهيم آغا في منصب الصدارة العظمى بتشجيع الصدر الأعظم المعزول بيرى باشا على الأرجح بدلا من هذا الوزير الطماع على أن يتحمل مسؤولية إقليم الروملي أولا ثم وظيفته هذه، وذلك على نقيض التقليد المتبع حينذاك (٢١ حزيران/يونيو ١٥٢٣م) أما أحمد باشا الذي لم يستطع أن يبلغ غايته، وخاب مسعاه فقد حزن وتأثر كثيرا من هذا الأمر.

زد على ذلك أن ألمه أو حزنه هذا سيجعله يسعى إلى إقامة دولة مستقلة في إحدى نواحي المملكة التي تم الاستيلاء عليها حديثا، ولم تتأسس فيها الإدارة بعد تماما، وهذا سيؤدي إلى أن يذكر بقلب الخائن.

كان السلطان ياووز سليم قد رأى عندما استولى على مصر أنه من المناسب أن يسند ولايتها إلى خايزبای أحد الأمراء المماليك الذين انضموا إلى العثمانيين. فأدى هذا التعيين إلى جدال ونزاع بين الأمراء العثمانيين، غير أنه يشكل نموذجا جميلا لبعد نظر سليم وحصافته؛ لأنه لم يكن من الصواب تطبيق الإدارة العثمانية في مصر التي يصعب إمكانية مراقبتها والسيطرة عليها بسبب كونها فتحت حديثا وبعدها عن المركز العثماني.

عندما عين خايزبای في منصب الوالي على الولاية بدأ في إدارة مصر بالقوانين والقواعد القديمة التي كانت في زمن المماليك، فضلا عن ذلك ظل

خَايِرْبَايَ وُقِيَا مَخْلَصًا لِلْعُثْمَانِيِّينَ دَائِمًا طَوَالَ فَتْرَةِ وِلَايَتِهِ، وَأُثْبِتَ إِخْلَاصُهُ هَذَا فِي حَادِثَةِ جَانَبَزْدِي الْغَزَالِي.

علاوة على ذلك فإنه أرسل في الأيام الأخيرة من حياته أسطولاً مشكلاً من عشرين سفينة تحمل راية النبي محمد ﷺ السوداء التي تسمى "العقاب" من أجل حملة رودس، وفي الوقت الذي احتدمت فيه معارك رودس تلقى السلطان سليمان خبر وفاته فأرسل جُوبَانْ مصطفى بَاشَا الذي عزله من منصب القائد الأعلى إلى مصر واليًا عليها.

وما إن وصل مصطفى بَاشَا إلى القاهرة حتى بدأ العمل، إلا أن الجراكسة الذين لم يألّفوا الإدارة العثمانية بأية حال أرادوا إقامة دولة مملوكية جديدة بادروا إلى العصيان والتمرد ب وفاة خَايِرْبَايَ، وكان زعماء هذا التمرد هم قانصوه أمير اصطبلات خَايِرْبَايَ، و"مِصْرِبَايَ" (*Misirbay*) نائب أمين الخزانة، و"بُودَاق" (*Budak*) رئيس حرس القصر وحاملي البنادق.

ولكن تم في حينه تلقى خبر مخططاتهم باقتحام ديوان مصر، والقبض على مصطفى بَاشَا والاستيلاء على مصر كلها، ولذا تم القبض عليهم على الفور وإعدامهم.

غير أنه اندلع عصيان أوسع انتشاراً عقب هذه الحادثة، وكانت أسماء الذين قاموا بالعصيان هي: "جانم" (*Canım*) و"كاشف" ^(٢٨) "سَنَجَقُ الشرقية" "خَدَاوَزْدِي" (*Hüdâverdi*) "كاشف" "أَنْفِيحِيَّة" (*Etfighiyye*) و"إِنَال" (*Inal*) "كاشف الغربية" وعلى حد قول أحد المؤرخين العثمانيين:

جميع هؤلاء العصاة الذين رفعوا راية العصيان جمعوا حولهم قوة قوامها عشرين ألف فرد قائلين: "إن تخليص سلطنة مصر من العثمانيين يحتاج من الآن فصاعداً قليلاً من العزم والإدارة والتوفيق".

كما أرسلوا خطابات إلى الأمراء المماليك المحيطين بهم وأعلنوا أن الضرائب التي جُمعت إنما جُمعت ظلماً وجوراً، وأنهم إذا انضموا إليهم،

(٢٨) كاشف: أي الموظف الذي يرأس السنجقات، وظيفة في مصر بدرجة المتصرف. (المترجم)

سيغفى عنهم وتخفّض قيمة الضريبة إلى النصف، وقد جمعوا بهذه الوعود الكثير من المؤيدين لهم، ورشحوا الأمير إينال كاشف الغريبة سلطاناً عليهم، ولم يوافق جُوبان مصطفى باشا وإلي مصر على اتخاذ الإجراءات الصارمة تجاه زيادة حدة العصيان فأرسل خطابات إلى الأمراء الجراكسة.

وفضلاً عن ذلك فإنه أردل أن يمنع الشعب من الانضمام إلى العصيان من خلال تخفيض الضرائب الباهظة لهم. وانتهت هذه التدابير التي اتخذها مصطفى باشا بنتيجة إيجابية وتخلّى الشعب عن الكشفة العصاة المتمردين، وإلى جانب هذا فقد تم استقطاب بعض الشخصيات المهمة.

فقبل الهجوم على العصاة قال شخص يدعى القاضي بركات لمصطفى باشا: "رويدك! دعني أذهب إليهم وأتحدث معهم عسي أن يدعوا الحرب أو يستسلموا والأمر لك بعد ذلك".

إلا أن العصاة المتمردين قتلوه، وهكذا فإن هذه المبادرة لم تسفر عن شيء. وما إن أدرك مصطفى باشا أن قوى العصاة قد ضعفت حتى أرسل "خضر آغا" الذي ترأس القوات التي تتألف من ثلاثة إلى أربعة آلاف من جنود "القابي قولو" (Kapıkulu) (٢٩) والمتطوعين إلى "إينال" الذي أعلن سلطته.

وكان "إينال" قد حدّد اليوم الذي سيدخل فيه إلى القاهرة، وأبلغ أتباعه المؤيدين له في القاهرة بهذا، غير أن خطته قد فسدت بسبب العملية العسكرية للقوات العثمانية، ولحقت الهزيمة بالعصاة المتمردين بالقرب من الريدانية. وقتل "إينال" الذي قبض عليه في أثناء المعركة. وتم بعد ذلك القبض على العصاة الآخرين، وشنق بعض الزعماء المتمردين على باب زويلة الشهير في القاهرة (١٥ حزيران/يونيو ١٥٢٣ م).

(٢٩) قَابِي قُولُو: اسم يُطلق على هيئة الأفراد المجتمعة التي تشكل فرقة الإنكشارية. وكما أن مشاة جنود الدولة هؤلاء المسمون "قَابِي قُولُو" إنكشارية فإن فرسانهم عسكر خيالة (سَبَاهِيَّة) أيضاً. وقد ألغيت عام (١٨٢٥ م) في عهد السلطان محمود الثاني. ويمكن تعريب هذا المصطلح على نحو الجيش النظامي في العصر الحديث. (المترجم)

سُرَّ السلطان سليمان عندما سمع الأخبار الواردة من مصر، لأن حركة عصيان جَانِبَرْدِي الغزالي كانت قد اندلعت في مصر وهو لا يزال في بداية سلطنته، وشغلت مسألة داخلية جديدة جدول أعماله فجأة بعد حرب رودس الصعبة شديدة البأس. والآن أراحه كثيرًا قمع العصيان الذي ظهر في هذه المنطقة الحساسة للغاية، حتى إنه أمر بإعادة مصطفى بَاشَا زوج أخته "هانم سلطان" إلى إسطنبول. وكان لأخته دور في هذا أيضًا، فذات يوم اشتكت أخته من سوء حظها وتعاستها، وقالت له: إن زوجها الأول إِسْكَنْدَرُ بَاشَا قتل من قبل والدها سليم الأول، أما زوجها الحالي فإنه موجود في مصر وطلبت منه استدعاءه.

وهكذا تتضح لنا أن هناك رغبة في استقرار الأمور، ووضع توازنات جديدة داخل القصر في مكانها الصحيح. حيث إن السلطان سعى إلى وضع علاقاته بإخوته وعائلته في إطار نظام جديد.

وبالرغم من أن السلطان سليمان الذي استدعى صهره إلى إسطنبول قد أسند ولاية مصر إلى "كُوزُلْجَه (Güzelce) قاسم بَاشَا"، إلا أنه وافق بعد مدة قصيرة على رغبة أحمد بَاشَا الذي طمع مؤخرًا في أن يكون صدرًا أعظم وعندما لم يستطع الحصول على هذا المنصب طلب ولاية مصر؛ واستدعى السلطان قاسم بَاشَا إلى إسطنبول.

كان السلطان سليمان قد فضّل إرسال وزرائه المقربين إلى مصر كإداريين بسبب موقعها الحساس. ومما يلفت النظر في إطار هذا المعنى هو التعيينات الثلاثة التي قام بها بعد "خَايِرْبَاي".

إن تعيين مباشر (مراقب) لقسم إداري جديد في مصر والذي أراد أن يستهله إبراهيم بَاشَا لفترة قصيرة يرجع في الغالب إلى رغبته في إقامة فريق جديد في مصر. كانت رغبة أحمد بَاشَا في ولاية مصر تصب في مصلحة السلطان سليمان؛ حيث كان من الواضح أن البَاشَا سيحدث مشكلة في الباب العالي. وهكذا تخلص إبراهيم بَاشَا من منافس مهم، إلا إنهم ربما كانوا

لا يتوقعون قط أن أحمد باشا سوف يشق عصا الطاعة في مصر التي سيذهب إليها، كان أحمد باشا الذي عين على ولاية مصر وزيراً عثمانياً احتفظ به سليمان الأول من عهد والده.

و أحمد باشا الذي علمنا أن اسم والده "أويس بك" (*Uveys Bey*) "حسبما ورد في وقفية خاصة بوالدة القانوني" حفصة سلطان" كان رجل دولة اعتمد عليه سليم الأول ووثق به.

فقد انحاز إلى جانب سليم الأول في أثناء الاشتباكات التي وقعت بالقرب من "جوزلو" (*Çorlu*) مع بايزيد الثاني. وهكذا عينه سليم الأول في مقابل خدمته هذه أولاً في منصب "إمرخور" (*imrahor*) (أي: أمير الاصطبلات) ثم في منصب أمير أمراء الروملي.

وقد شارك في حملة بلغراد بصفته أمير أمراء الروملي مع السلطان سليمان، وقد أثر تأثيراً بالغاً في السلطان بنجاحاته التي حققها. أما في حصار رودس فإن تعيين أحمد باشا في منصب الوزير الثاني والقائد الأعلى بدلاً من جوبان مصطفى باشا قد زاد من طمعه نوعاً ما في منصب الصدارة العظمى.

غير أن أحمد باشا الذي عمل ضد بيرى باشا وأبعده عن العمل في وظيفته لم يستطع أن يتحمل تعيين إبراهيم باشا في منصب الصدارة العظمى بدلاً منه. ووقع في يأس عميق، وطلب إلى السلطان ولاية مصر.

رحب السلطان سليمان برغبة أحمد باشا بسبب شكاوى أعضاء الديوان من مضايقتهم وإزعاجهم باستمرار من قبل أحمد باشا الذي لم يستطع الحصول على منصب الصدارة العظمى، وطلبهم إبعاده. ورأى السلطان أنه من المستحسن إبعاده عن مركز الدولة من ناحية، ومن أجل أمن وسلامة الصدر الأعظم الجديد من ناحية أخرى.

غادر أحمد باشا إسطنبول في آب/أغسطس سنة ١٥٢٣م وتحرك إلى مصر. وبمجرد أن وصل إليها سعى وراء آمال أكبر من منصب الصدارة العظمى وصوب نظره نحو سلطنة مصر.

وتحرك أول الأمر من أجل هذا العمل باستقطاب أكابر وأعيان مصر الذين لا يرضون عن الإدارة العثمانية، إلا أنه لم يستطع استقطاب الجنود الإنكشارية الموجودين في القاهرة.

ومع أن الجنود الإنكشارية لم يساندوا أحمد باشا إلا أنهم لم يتمكنوا من القيام بأي فعل يناهض محاولاته لكثرة قواته. وأخيراً كشف أحمد باشا عن أعماله ونشاطاته التي ظل يعملها خفية قائلاً:

"رغم أن الصدارة كانت من حقي إلا أنها منحت لمن هو أقل مني شأنًا"

وأعلن رسمياً سلطته حيث أمر بقراءة الخطبة وسك العملة باسم "الملك المنصور السلطان أحمد" (ربيع الأول ٩٣٠هـ/كانون الثاني/يناير ١٥٢٤م) ولجأ إلى البابا وفرسان مالطة ووعدهم بأنه سوف يعيد إليهم رودس إذا تمت مساعدته، وكتب كذلك خطابات تحمل هذا المعنى لبعض الأمراء المسيحيين. ومن خلال ذلك استولى على مواقع مهمة في مصر. وتمكن أحمد باشا من العلم بأي خبر أو مساعدة قادمة من إسطنبول في حينه، لأنه سيطر على الإسكندرية وجميع سواحل مصر. فضلاً عن أنه قد علم بالفرمان الذي أرسله السلطان سليمان لـ "قره موسى" (Kara Musa)، -وهو من أمراء مصر، والذي أظهر شجاعة في العصيان الذي اندلع في مصر فيما مضى- مبيناً فيه أنه قد منحه إمارة الأمراء، وأنه مكلف بتأديب أحمد باشا. فأمر-أحمد باشا- بقتل الجندي الذي أحضر الفرمان، كما أمر بقتل قره موسى، وبعض الأمراء المطيعين للعثمانيين من حوله. بدأ أحمد باشا بعد ذلك بالضغط على الجنود الإنكشارية الذين لم يتعاطفوا معه ولما احتتموا في قلعة القاهرة، ضرب الحصار عليها. إلا أن الجنود الإنكشارية كافحوا كفاحاً شديداً وأزاحوا أربعة آلاف رجل وأسقطوهم. وكان قد انتاب أحمد باشا التشاؤم تماماً بشأن الاستيلاء على القلعة، ولكنه لما علم بخبر وجود طريق مائي قديم تحت القلعة عاوده الأمل، فأدخل الجنود إلى الداخل من هذا المكان وباغت الجنود الإنكشارية وأخذهم على حين غرة.

وتعرض الجنود الإنكشارية لمذبحة كبيرة. فأما الذين نجوا منهم من القتل فتمزق شملهم يمينا ويسارا. وهكذا بدأ أحمد باشا الذي استولى على القاهرة يشعر براحة واطمئنان. وعندما أتم السيطرة على الوضع في مصر بادر إلى القيام بعدد من التنظيمات والتدابير الإدارية: فاحتذى بالنظام العثماني واختار لنفسه ثلاثة وزراء، كان من بين هؤلاء الوزراء قاضي زاده محمد بك الذي قدم من القرم في عهد سليم الأول، وعمل في خدمة العثمانيين وكان مع أحمد باشا في مصر.

كان هذا الشخص يواصل ولاءه للدولة العثمانية خفية، و ينتظر الفرصة المناسبة من أجل القضاء على أحمد باشا والتخلص منه. وفي النهاية تعرض أحمد باشا الذي خرج من القلعة لكي يذهب إلى الحمام لهجوم مفاجئ من قاضي زاده محمد بك، غير أن أحمد باشا صعد إلى السطح ونجح في الهروب إلى القلعة. ونظراً لأن محمد بك كانت لديه قوة من عدة آلاف جمعها في الحقيقة من هنا وهناك، فقد فضل توزيع خزانة مصر الموجودة في القلعة على رجاله بدلاً من التحرك بقوة وشدة. وذكر أن الخزانة لهم أما الباشا فله. وبدأ بحرص شديد يجبر الرجال الذين تسلقوا جدران القلعة على فتح أبواب القلعة عنوة. بيد أن أحمد باشا نجا بنفسه مرة أخرى مستغلاً الاضطراب الذي اندلع، ولجأ مع حوالي عشرين من رجاله إلى عشيرة بني بكر القاطنة في المنطقة الشرقية. ولاحقه محمد بك بإصرار وكلف قوة من ثلاثة آلاف شخص بمطاردته. إلا أنه تحرك بنفسه بسبب فشلهم وإخفاقهم. وقد فزع الحارس رئيس عشيرة بني بكر من القوات القادمة إليهم وكبل أحمد باشا وسلمه إلى محمد بك. ولما سمع السلطان سليمان بحركة العصيان في مصر أرسل على الفور ثلاثة آلاف جندي إنكشاري بقيادة آياس باشا إلى مصر بطريق البر. ولكن اتضح أن قوة أحمد باشا في مصر قد ضعفت في الحقيقة كثيراً.

وهكذا تم قمع عصيانه وإخماده داخلياً، بينما كانت هذه القوات لا تزال في الطريق، وعندما وصل هذا الخبر تم استدعاء الوحدة العسكرية

التي أرسلت، ومنح قاسم باشا ولاية مصر مرة أخرى. أما محمد بك فقد عين في منصب دفتردار مصر، وتم زيادة إقطاعاته مكافأة لشجاعته التي أبلاها وإخلاصه الذي أبداه.

كان السلطان سليمان في أثناء واقعة أحمد باشا الخائن مشغولاً كما ذكر آنفاً بأمر تنظيم وترتيب إصلاحات جديدة في قصره. لا سيما وأن وزيره الأعظم الجديد إبراهيم باشا هو الذي تحمّل مسؤولية القيام بهذا الأمر.

وأظهر إبراهيم باشا لجميع الناس البادرة الأولى لهذا الأمر بحفلة العرس (الزواج) التي نظمها وربّها حيث أقيم حفل عرس الصدر الأعظم إبراهيم باشا في إسطنبول بمراسيم كبيرة وأبهة عظيمة.

وشارك السلطان سليمان شخصياً في الحفل. وشهد حفل عرس إبراهيم باشا الذي أقيم في ١٨ رجب سنة ٩٣٠هـ (٢٢ أيار/مايو سنة ١٥٢٤م) وأقيمت مهرجانات كبيرة لم يُر مثلاً حتى ذلك الزمان. فقد تزينت جميع شوارع إسطنبول، وكأنها تحولت إلى أرض معرض.



وتم ترتيب الولائم ووسائل التسلية والترفيه التي اشترك فيها السلطان شخصياً، وأقيمت مجالس المسامرة التي قُدمت فيها الحلوى وعقدت المجالس العلمية. وكان ثمة تطور آخر أسعد السلطان سليمان وهو إنجاب خرم سلطان في أثناء حفل عرس الابن الذكر الثامن له (٢٨ أيار/مايو).

السلطان سليمان يشاهد عروضها كانت تجري في أحد الاحتفالات، كتاب "سليمان نامه"

وأطلق السلطان سليمان على هذا الطفل اسم والده (سليم). إذا كان له

أميران من خرم سلطان، وأمير واحد من ماهي دُورَان سلطان، وكانت عائلته تكبر بالتدريج على مر الزمان، وعلى ذلك قلّ بالتدريج خطر انتهاء الأسرة الحاكمة به.

ومن جانب آخر ورد في المؤلفات والمدونات بصفة عامة أن زوجة إبراهيم باشا كانت هي "خديجة سلطان" أخت السلطان سليمان. غير أنه ثبت نتيجة دراسات أجريت مؤخراً أن هذا لم يكن صحيحاً. ويشير ما كتبه السفراء البنادقة فيما يتعلق بحفل العرس إلى أن زوجة إبراهيم باشا ليست هي خديجة سلطان وإنما هي سيدة أخرى منتسبة إلى القصر. ومن المحتمل أن زوجة إبراهيم باشا هي ابنة إحدى أخوات السلطان سليمان. وثمة احتمال قوي أنها ابنة إسكندر باشا الذي قتله سليم الأول والذي كان معروفاً بأنه كان متزوجاً "هانم سلطان" والتي زوجت فيما بعد بـ "جوبان" مصطفى باشا.

وكما سيذكر لاحقاً كانت لهذه السيدة علاقات حميمة للغاية مع حفصة سلطان والدة السلطان سليمان وأخواته في دسائس ومؤامرات القصر، وكانت تتردد دائماً إلى القصر.

بدأ السلطان سليمان في حفل عرس إبراهيم باشا يُشعر من حوله رويداً بالصورة الجديدة التي ستكون عليها الدولة.

وبدهي أنه فكر في سدّ الفراغ الذي ظهر عقب إرسال الخليفة العباسي الذي كان موجوداً في إسطنبول إلى مصر. لذلك جمع العلماء وكبار رجال الدولة وأعيانها في مجالس الحوار والمسامرة التي أقيمت في أثناء حفل العرس وأمرهم بتفسير حديث "السلطان ظل الله في الأرض" تفسيراً مفصلاً. وبهذا الشكل تخلى عن مفهوم الخلافة الذي كان يتبناه والده. حيث جعل السلطان سليم الأول الخليفة بجانبه كما كان يفعل المماليك تماماً، وأراد أن تكون إسطنبول هي مقام الخلافة. إلا أن السلطان سليمان أعاد الخلافة، وشرع في البحث عن صيغة يستطيع بها أن يمثل الخلافة في شخصه. لذلك أراد أن يتخذ الخطوات الأولى لهذا الأمر في أثناء حفل العرس هذا حيث أمر العلماء

بمناقشة معنى الحديث المشار إليه. ونفهم هذا أيضا من أعماله السياسية والدينية التي تبناها بشكل أساسي فيما بعد.

وفي أعقاب ذلك كان السلطان سليمان يعتبر أمور الحرمين متعلقة بأمن مصر، ولذا كلف أخلص رجاله أي وزيره الأعظم إبراهيم باشا بهذه المهمة، وهذا أمر له مغزى عميق جداً. فبعد حوالي أربعة أشهر من حفل عرس إبراهيم باشا الفخم هذا، تم تكليفه بتدبير أمور (شؤون) مصر.

لم تستطع مصر أن تتكيف مع الإدارة العثمانية تماماً؛ حيث اندلعت حركات العصيان بعد خايربای بكثرة. فكان لا بد من تأسيس نظام راسخ في مصر، بعد حالة التزعزع التي أصيب بها. وفضلاً عن ذلك كان أمن الحرمين مرتبطاً بها. أما أنسب شخصية لهذه المهمة فكان يبدو أنه الصدر الأعظم إبراهيم باشا؛ فل هذه الأسباب منح السلطان وزيره الأعظم الجديد سلطات واسعة، وكلفه بوضع القوانين العثمانية في مصر، وإصلاح الإدارة الفاسدة وتطويرها، وفي الوقت نفسه إنهاء الخلاف القائم بين والي مصر قاسم باشا و"الدفتردار" (Defterdar) (٣٠) محمد أفندي.

علاوة على ذلك فإن مهمته هذه والنجاح الذي سيحققه في هذا المكان كانا مهمين، من حيث إنهما سيزيلان الأفكار والآراء السلبية عن شخصيته، وقد تبين للجميع مدى الصواب في تعيينه ولم يكن هذا عبثاً.

تحرك إبراهيم باشا بمراسيم رائعة من إسطنبول في ١ ذي الحجة ٩٣٠ هـ (٣٠ أيلول/سبتمبر ١٥٢٤ م).

وقد رافق السلطان شخصياً وزيره الأعظم المحبوب إلى الجزر لكي يودعه. وكان هذا التصرف نوعاً من المجاملة التي لم ير مثيل لها حتى ذلك الوقت.

(٣٠) دَفْتَرْدَار أي أمين الحسابات: اسم يطلق على الموظف الذي يرأس الشؤون المالية في الدولة العثمانية. وقد استخدم بمعنى ماسك الدفتر. وقد بُنيت وحددت تفصيلاً حقوق ومسئوليات أمناء الحسابات في القوانين المنظمة في عهد السلطان محمد الفاتح. وكان كبير الأمراء مسئولاً عن جميع أمناء الحسابات. (المترجم)

سافر إبراهيم باشا بعشر سفن حربية ذات مجاديف ومائة جندي إنكشاري وعدة آلاف من العسكر، ومعه كل من دَفْتَرْدَار "إسكندر شَلْبِي"، ورئيس الفرسان الإنكشارية "خير الدين أغا"، ورئيس الحاوشية (الرقباء) صوفي زاده محمد أغا، وكذلك كاتب التذاكر جلال زاده مصطفى شَلْبِي الذي انضم إلى الصدر الأعظم الجديد لكي يُستفاد منه في أمور الدولة مع ثلاثين من الرقباء (توفي في سنة ٩٧٥هـ/١٥٦٧م).



طغراء السلطان سليمان القانوني (مكتبة قصر طوب قابي، رقم: E ٢/٦١٨٧)

عين جلال زاده فيما بعد في منصب "النِشَانْجِي (Nişancı)"^(٣١) وهو أحد أعلى المناصب في البيروقراطية العثمانية، وذكر بلقب "قُوْجَه نِشَانْجِي (Koca Nişancı)" علاوة على ذلك فقد ألف كتابا تاريخيا يحتوي على فترة السلطان سليمان، ويحمل هذا التاريخ المسمى "طبقات الممالك ودرجات المسالك" "سمة كتابة تاريخ الأحداث النمطية المكتوبة على نمط" واحد حتى سنة ١٥٥٠م من فترة حكم السلطان سليمان.

(٣١) نِشَانْجِي: من الوظائف الحكومية التي ضُمَّت إلى الديوان الهمايوني. وهو رأس الطبقة البيروقراطية (قلمية). وقد كان مكلفا بطباعة "الطغراء" التي تعني توقيع الحاكم على المراسيم المكتوبة باسم السلطان. وكان العاملون في هذه الوظيفة مضطرون أن يكونوا مهرة في الكتابة، عارفين بالأعراف والعادات المحلية، يدمجونها مع المعلومات الفقهية والشريعة الإسلامية. (المترجم)

مر إبراهيم باشا في الطريق بـ"صَاقِيزُ" (*Sakız*) أولاً ثم بـ"رودس".

واستقبل موظفو البندقية إبراهيم باشا عندما وصل إلى صَاقِيزُ. وقدموا له الهدايا، ومن هنالك وصل إلى رودس. اضطر الأسطول العثماني الذي غادر رودس في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٥٢٥م إلى العودة إليها مرة ثانية بسبب رياح الخريف الشديدة، وأجبر عدم تحسّن الأجواء واقتراب الشتاء إبراهيم باشا على الذهاب إلى مصر عن طريق البر بدلاً من الرحلة البحرية التي يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر.

ولهذا الغرض انتقل إلى مَرْمَرِيس في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وهناك منحهم أمير رودس ستة أحصنة، ووصلوا إلى "مُوغَلَا" (*Muğla*) عن طريق البر بمشقة وعناء. وهناك أرسل الرجال إلى الجهات المجاورة من أجل توفير حيوانات للركوب وأخرى للذبح (من أجل الطعام) ووصل بهذه الحالة إلى اللاذقية ("دَكِيزَلِي" *Denizli*).

وفي هذه الأثناء علم الدَفْتَرْدَار محمد أفندي الذي تحرك من مصر إلى إسطنبول كي يقدم الحساب عن الأعمال والإنجازات في مصر أن الصدر الأعظم قادم إلى مصر. فرجع ومثّل بين يدي إبراهيم باشا الذي وصل بالقرب من حلب، غير أن إبراهيم باشا لم يستحسن تصرفه هذا، وأمره بالعودة إلى القاهرة. وعقب عودة محمد أفندي ذهب قاسم باشا وإلي مصر إلى دمشق لاستقبال الصدر الأعظم.

وقد استمع إبراهيم باشا الذي وصل دمشق لشكاوي الشعب، وحاول حل قضاياهم ومشكلاتهم.

وبما أن هُرَم باشا ابن إِسْكَنْدَر باشا أمير أمراء دمشق قريب زوجة إبراهيم باشا (يُظن أنه أخوها الكبير) فإنه استقبله استقبالا حاراً، إلا أن إبراهيم باشا عامله بقسوة شديدة، وأسدى إليه النصيحة بسبب أنه تلقى خبر بعض أعماله الفاسدة واستغلاله وظيفته.

وفي النهاية تحرك من هذا المكان، ووصل إلى القاهرة في ٨ جمادى الآخرة سنة ٩٣١هـ (٢ نيسان/أبريل ١٥٢٥م). وبمجرد أن وصل إبراهيم باشا إلى القاهرة درس الوضع، في محاولة لفهم سبب عدم رضا الشعب واستيائه. واشتكى شعب مصر من الخراج والضرائب التي تؤخذ منهم ظلماً وعدواناً. وبناءً على هذا اطلع إبراهيم باشا على القوانين التي كانت في عهد قايتباي، وعلم كيف كان يتم تطبيقها في عهد قانصوه الغوري سلطان مصر وخايربائي الوالي العثماني. وجمع هذه القوانين في قانون واحد جديد. وأعطى أولوية لمبدأ العدالة، واعتمد على حماية الشعب والمحافظة على الخزانة.



توزيع العُلُوفَة على الإنكشارية

بالإضافة إلى ذلك تم إجراء بعض التعديلات في المجال العسكري أيضاً. وأرسلت هذه القوانين الجديدة إلى إسطنبول وتم التصديق عليها من قبل السلطان.

ولم تتوقف الأعمال التي قام بها إبراهيم باشا في مصر عند هذا الحد، فقد أمر الصدر الأعظم بعد أن استمع إلى شكاوى الشعب بإطلاق سراح المحكوم عليهم بالسجن من شعب مصر بسبب ديونهم، وسدد ديونهم من الخزانة.

وأخذ يمين الولاء من العشائر العربية التي تعيش في أماكن بعيدة منعزلة في مصر. وعمل على انضمامهم تحت الحكم العثماني.

وأمر ببناء برجين أمام قلعة القاهرة من أجل المحافظة على الخزانة. وأمر بإصلاح وترميم جامع عمرو بن العاص الذي كان في حالة متداعية على شاطئ

النيل من ماله الخاص. كما أمر بترتيب دفاتر الضريبة طبقاً لدفاتر ضرائب مصر القديمة.

وأمر بحساب الإيراد العام في مصر، وحدد الفائض من حسابات الخزانة العامة (وزارة المالية) بثمانية أحمال ذهب (ثمانون ألف أوقية ذهبية) وقرر إرسالها إلى الخزانة في إسطنبول. وفي هذا الصدد يسجل أحد المؤرخين العثمانيين حادثة متعلقة بهذا الشأن فيقول:

"عندما عين سليمان باشا قائداً أعلى على حملة الهند في سنة ١٥٣٨ م خلفه في منصبه خُسرُو باشا. أرسل خُسرُو باشا اثني عشر حمل أقجَه بدلاً من ثمانية أحمال أقجَه التي اعتاد إرسالها كل سنة. وظن أن إسطنبول سترحب بهذا الأمر وستقبله بالمجاملة والاحترام. بيد أن السلطان سليمان لم يرض عن إرسال أربعة أحمال أقجَه زائدة عن إيراد مصر. لأنه اعتقد أن هذا المبلغ لا يمكن أن يؤخذ من الشعب إلا بالقوة وظلماً وعدواناً. فعزل خُسرُو باشا عن ولاية مصر واستدعاه إلى إسطنبول للتحقيق معه. وبالرغم من أن خُسرُو باشا دافع عن نفسه قائلاً:

"انشغل سليمان باشا في خدمة الأسطول الهمايوني (السلطاني) في بحر الهند ولم يستطع تحصيل القدر الوافر، إنني تصرفت بدقة سيدي السلطان وتجنب الإسراف والإتلاف فتحقق هذا المبلغ الزائد عن الحاجة". إلا أن السلطان لم يتبدد شكوكه وقال:

"لدينا شك في هذا المال".

ويمنع دخول هذا المبلغ إلى الخزانة، وتم أخذ تصديق شيخ الإسلام، وإنفاق هذه الأحمال الأربعة الزائدة من عملة الأقجَه على أعمال الخير وحل مشكلة مياه إسطنبول".

وهكذا تظهر لنا هذه الحادثة عدالة السلطان كما تشكل نموذجاً جيداً لحرص الإدارة العثمانية على الحيلولة دون وجود انطباع سلبي للشعب إزاء الإدارة العثمانية. أقام إبراهيم باشا في مصر ثلاثة أشهر من أجل هذه

الإصلاحات القضائية والمالية والإدارية. ويتضح أنه في أيامه الأخيرة في مصر قام بتعيين سليمان باشا الخادم والي الشام على ولاية مصر. وعين أيضًا شخصًا يدعى "خَمْرَاوي (Hamravi)" في منصب الدَفْتَرْدَار.

وأخيرًا غادر القاهرة في ١٤ حزيران/يونيو سنة ١٥٢٥ م. ويتضح أنه تبنى مشروع ربط السويس بنهر النيل الذي اقترحه البنادقة في سنة ١٥٠٤ م على السلطنة المملوكية في إطار البحث عن طريق قصير يربط تجارة البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط. فأمر حسب ما ورد في تقارير البندقية بحفر وشق قناة الاتصال مرة ثانية، والتي كانت في زمن الفراعنة (المصريين القدماء). إلا أنه تبين أن هذا الأمر لم يتم تحقيقه.

تحرك إبراهيم باشا إلى الأناضول عن طريق سوريا. وفي أثناء ذهابه من "مَرَعَش (Maras)" إلى قَيْصَرِي تلقى خبر عصيان السِّبَاهِيَّة التركمان الذين نقلت إقطاعاتهم إلى الخزانة بعد حادثة "شَهْسُوَارْ أُوغْلُو"، وعلم أنهم سوف يركزون اهتمامهم على خزانة مصر. والتقى إبراهيم باشا زعماء السباهية التركمان أصحاب "الإقطاعات" (٣٢) ورؤساء العشائر. وعندما علم أنهم بادروا إلى مثل هذه الحركة بسبب إقطاعاتهم التي أخذت ظلماً من أيديهم، أمر بإعادة إقطاعاتهم.

وهكذا أحسن معاملة أمراء التركمان، ومنع الفوضى واضطراب الأمن في المنطقة، وقضى على التوتر، وعدم الاستقرار حتى ولو لفترة من الزمن.

(٣٢) الإقطاع: اسم يُطلق على النمط المستخدم في الدولة العثمانية من نظام الإقطاع الذي كان في الدول التركية والإسلامية القديمة. وهو اسم يطلق على مصدر العيش المخصص كأجر للأشخاص الذين يكلفون بعمل خدمة ما خاصة بالدولة. كانت كل أنواع الأموال والأراضي (باستثناء مناطق استيطان القبائل والعشائر) والعقارات التي تُدرّ دخلاً في الدولة العثمانية ملكاً للحاكم. وكان ثمة شكلان من أشكال التصرف في الأراضي؛ أولها حق من يعيش على تلك الأراضي في الزراعة والتشغيل؛ وثانيها الحصول على عُشر المحصول النامي في تلك الأراضي التابعة للدولة. وكانت الدولة تستخدم حقها في الأراضي إما بمنح جزء منها لأصحاب الإقطاعات، والزعامات، والخاصة في مقابل وظيفة أو مسئولية ما تُنَاط بهم، أو بوقفها بغرض الإنفاق على بعض المؤسسات الدينية والاجتماعية.

وكان يطلق على "دِيرْلِك (Dirlik)" المتراوح إيرادها السنوي ما بين ٣٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ أقة اسم الإقطاع (تِيْمَار). أما تلك التي يتراوح إيرادها السنوي ما بين ٢٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ أقة فكانت تسمى "زَعَامَة"، بينما كانت تلك التي يزيد دخلها النوي عن ١٠٠٠٠٠ أقة تسمى "نَحَاص". (المترجم)

وصل إبراهيم باشا الذي حقق نجاحات كبيرة من الأعمال والإنجازات التي قام بها سواء في مصر أو في طريق الذهاب والإياب إلى إسطنبول أخيراً في ذي القعدة عام ٩٣١ هـ (أوائل أيلول/سبتمبر ١٥٢٥ م).

أمر السلطان الوزراء باستقبال إبراهيم باشا عند مسافة أربعة أيام. وتم تقديم العديد من الهدايا إلى إبراهيم باشا وأقيمت له مراسم كبيرة عند إيبه مثلما كان الحال عند ذهابه.

الأزمة الداخلية: إعدام فرهاد باشا وعصيان الإنكشارية

سُر السلطان سليمان كثيراً بعودة صديقه الحميم. فقد جرت بعض الأحداث في عاصمة الدولة أثناء غيابه.

كان من الواضح أنه كان يتوق إلى الحديث معه بشأن هذه الأحداث. فقد ظهر أول هذه الأحداث كنتيجة لرغبته في أن يشعر الجميع بنظام جديد ومفهوم للعدالة أراد أن يرسيه داخل القصر. وكان يرغب في أن يثبت لكل رعيته أنه سوف يطبق مبدأ العدالة بالتساوي على الجميع مهما كان موقعه في المجتمع. وهكذا أبدى نيته هذه بصورة واضحة على التصرفات الفاسدة غير القانونية لأحد وزرائه المقربين إليه كثيراً. كلف فرهاد باشا الكرواتي الأصل في عهد أبيه بتولي إمارة الروملي وتأديب قاطع الطريق "جلالي" (Celâli) في الأناضول وعين في منصب الوزير. وكان أيضاً زوج أخت "بيهان سلطان". لم يستطع فرهاد باشا فيما بعد أن يتحمل تحرك شهنشوار أوغلو علي بك أمير دوقا في أثناء حادثة جانبزدي الغزالي وإحرازه الانتصارات. فأرسل خطابات من قبيل الشكاوى في حقه. وتسبب في الحط من قدره. وقتله في أثناء حملة رودس مع أبنائه.

بعد ذلك بدأ فرهاد باشا يقوم بأعمال الظلم والقتل في الأناضول وكأنه جلاد عديم الرحمة. فمثلاً يروي أحد المؤرخين العثمانيين ما يأتي:

"قدم من إيران أحد الأمراء "السلطان مراد" وهو من أبناء الأمير أحمد عم السلطان سليمان، وأشيع بين الناس أنه تقابل مع بعض الأشراف وأمراء التركمان في أماسيا بغية التمرد والعصيان علي السلطان، ومن ثم أخذ الصلاحيات اللازمة من السلطان، وهجم على هذا الأمير وفي خلال ذلك قتل حوالي ستمائة إنسان برىء، وأخذ الكثير من الأموال عنوة".

فقام السلطان سليمان بعد فترة بعزل صهره فرهاد باشا بعد أن تلقى العديد من الشكاوي إلى إسطنبول وتم أيضًا إصدار فَرْمَان (حُكْم) من أجل إعدامه. إلا أنه تم العفو عنه بشفاعه "حفصة سلطان" والددة السلطان سليمان وشقيقته بيهان سلطان.

وقد عينه السلطان سليمان على إمارة سَنَجَق "سَمَنْدِرَه" في الرُّومَلِي. بيد أن فرهاد باشا الذي لم يقلع عن عادته وطبعه، قام بالضغط والتضييق على الناس في هذا المكان واغتصب أموالهم. فقد كان رجلاً طماعاً لا يكتفي براتب يساوي مليون أَقْجَه. وبناء على ورود شكاوي ضده مرة ثانية أمر القانوني بإحضاره إلى أَدِرْنَه ثم أمر بإعدامه (٤ المحرم سنة ٩٣١ هـ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٥٢٤م).

وهكذا فإن تصرف السلطان هذا يبرهن مرة أخرى على عدالته، ويترك تأثيراً مليئاً بالعبرة والعظة لكبار موظفي الدولة الآخرين، كما يزيد من حسن النية تجاه السلطان والثقة به في نظر الشعب. ولكن هذا التطور عَكَس للمرة الأولى الصراع داخل القصر.

وفي الحقيقة فإن ترقية إبراهيم باشا وصعوده المفاجئ وبعض إجراءاته الأولى أدت إلى صراع خطير بينه وبين منافسيه في القصر. فكان المعارضون له قد شكلوا حزباً جديداً.

وكانت الحملة الأولى لهذا الحزب هي عصيان وتمرد بعض جنود الحملة الإنكشارية في إسطنبول. ولكنهم لم يتمكنوا من إدراك أن الدائرة ستدور عليهم وسينقلب الوضع ضدهم. وتطورت الأحداث على هذا النحو:

كان السلطان سليمان قد ذهب إلى أدرنه أثناء حادثة فرهاد باشا للمرة الأولى من أجل قضاء فصل الشتاء. ولم يكن الصدر الأعظم إبراهيم باشا قد عاد من مصر بعد. وكان السلطان يمضي أيامه في أدرنه في الصيد ويشارك في اجتماع الديوان مرتين في الأسبوع.

وسرعان ما أثر تباطؤ الأمور والأعمال في إدارة الدولة. وبدأت الاضطرابات في مقر الإنكشارية نتيجة الفوضى في إسطنبول. وقد كانت هذه الحادثة تبدو في الواقع وكأنها انتفاضة أو حملة مهمة لمعارض إبراهيم باشا وخصومه. إذ تحينوا الظرف المناسب، وتحركوا بكل راحة واطمئنان وعملوا على الضغط على الإنكشاريين وتحريضهم. يذكر أحد مؤرخي هذه الفترة وهو المؤرخ زاده مصطفى شلبي-الذي يبدو أنه انضم إلى جماعة إبراهيم باشا- أن المعارضين لإبراهيم باشا سُرّوا وفرحوا بسبب ذهاب إبراهيم باشا إلى مصر، وظنوا أنه لن يعود من هذا المكان مرة أخرى، وروجوا الإشاعات في هذا السبيل، ولكن عندما تلقوا خبر عودته حرضوا الإنكشاريين ضده.

تلقى السلطان سليمان خبر الاضطرابات الواقعة في إسطنبول، فغادر أدرنه وبدأ الانشغال بالصيد في نواحي "كاغذخانة" (*Kağithane*) و"تركوش" (*Terkos*) بقصد أن يكون قريباً من مركز الدولة. واندلع العصيان بعد وصوله بثلاثة أيام (٣٠ جمادى الأولى سنة ٩٣١هـ/ ٢٥ مارس سنة ١٥٢٥م).

فداهم الإنكشاريون وسلبوا قصور الوزير الثاني أياش باشا، والدَفْتَرْدَار عبد السلام أفندي وجمرك إسطنبول وقصر الصدر الأعظم إبراهيم باشا وحي اليهود وحوانيتهم.

وبمجرد أن سمع السلطان سليمان هذا الخبر وصل إلى القصر، وعمل على إيقاف العصيان وفي خلال ذلك قتل بيده ثلاثة من الإنكشاريين الذين تجرأوا على طلب العطية منه. وأمر بعد ذلك بتوزيع مائة ألف أوقية ذهبية على الإنكشاريين من أجل تهدئة العصيان. وفي النهاية تم قمع هذا العصيان بفضل هذه التدابير الصارمة، وأعدم مصطفى أغا رئيس الإنكشارية

الذي تزعم العصيان. علاوة على ذلك من المحتمل أنه تم قتل رئيس الكتاب حيدر شَلبي، وهو من معارضي إبراهيم باشا وقتل أيضًا أفرادًا من كبار موظفي الدولة البيروقراطيين أصحاب السلطة في الديوان العثماني منهم و"بالي" (*Bali*) كَدُخْدَا (وكيل) مصطفى باشا وأغا السِّبَاهِيَّة (قائد الجنود الخيالة الإنكشاريَّة) وبعض الإنكشاريين. كان حيدر شَلبي رجل دولة قديرًا، كتب تاريخ حملات السلطان سليم الأول. لكن ربما يلاحظ أنه انضم إلى مثل هذه المؤامرة بسبب معارضته لهيمنة إبراهيم باشا على أمور الدولة وسيطرته عليها، ولأنه حاول حماية منصبه والمحافظة عليه.

وربما أخفق الحزب المعارض لإبراهيم باشا بفضل هذا العصيان. وهكذا قد تم القضاء على المنافسين لإبراهيم باشا ومعارضيه قبل مجيئه إلى إسطنبول.